«الخضراء للتعدين» تعلن بدء «مرحلة الخضراء» لتوسعة منجم الرمال الذهبية

خط ناقل بطول 42 كلم إلى ميناء الصيادين لتصدير 3 ملايين طن سنويا

مريم عبدالله الفرجاني

أعلنت شركة الخضراء للتعدين، مساء أمس الثلاثاء، بدء المرحلة الثانية من توسعة منجم الرمال الذهبية، والتي تشمل مد خط ناقل بطول 42 كلم إلى ميناء الصيادين، وإنشاء محطة تحميل جديدة قادرة على تصدير 3 ملايين طن سنويا. وتأتي المرحلة بعد أشهر من تأخير بسبب خلافات مع سكان قرية الرمال الذهبية حول مسار الخط.

وقال المدير العام للشركة، المهندس سليم الدباغ، في مؤتمر صحفي عقد في مقر الشركة بالمنطقة الصناعية الشرقية، إن المشروع «لم يكن ليرى النور لولا الحوار الطويل الذي انتهى إلى اتفاق يحفظ حقوق الأهالي ويضمن استمرار العمل». وأضاف أن الشركة خصصت صندوقا بقيمة 12 مليون دينار لتنمية القرية، يشمل بناء مدرسة ومركز صحي وتعبيد الطريق المؤدي إلى المنجم.

وأوضح الدباغ أن الخط الجديد سيقلص زمن نقل الخام من المنجم إلى الميناء من 4 ساعات و20 دقيقة إلى 38 دقيقة فقط، مشيرا إلى أن ذلك سيوفر على الشركة نحو 1 مليون دينار سنويا في تكاليف الوقود والصيانة. وأكد أن الناقل مغلق بالكامل وسيعمل بالكهرباء، مما يقلل الانبعاثات الغبارية التي كانت تشكو منها الأحياء القريبة من طريق الشاحنات القديم.

في المقابل، أبدى عدد من سكان الرمال الذهبية تحفظهم على المشروع، رغم الوعود بالتنمية. وقال الحاج منصور العتيبي، وهو أحد وجهاء القرية، إن «الناس لا يريدون صدقات، يريدون أن يروا أبناءهم يجدون عملا في المنجم وفي الميناء». وطالب بأن تعطى الأولوية في التوظيف لأبناء المنطقة الذين تضرروا من الغبار والضجيج خلال السنوات الماضية.

وردا على ذلك، أعلن الدباغ أن الشركة ستفتح مكتبا للتوظيف في القرية خلال أسبوعين، وأنها التزمت بتوظيف ما لا يقل عن 200 شاب وشابة من أبناء المنطقة خلال السنوات الثلاث الأولى من التشغيل. كما أشار إلى أن العقود ستمنح الأولوية للشركات المحلية في أعمال النقل والصيانة والحراسة.

وتأتي المرحلة الثانية بعد نجاح المرحلة الأولى التي بدأت في عام 2021 وبلغت طاقتها القصوى في نهاية العام الماضي، حيث وصل إنتاج المنجم إلى 1.8 مليون طن من الرمال الذهبية. وتعتمد الشركة على تقنية فصل الذهب بالجاذبية دون استخدام مواد كيميائية، وهو ما تعتبره إدارة المنجم ميزة تنافسية في ظل تشديد القوانين البيئية على عمليات التعدين.

وتوقع الدباغ أن ترتفع الطاقة الإنتاجية للمنجم إلى 2.4 مليون طن سنويا بعد اكتمال المرحلة الثانية، وأن يوفر المشروع في ذروة أعماله نحو 400 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. وقدرت الشركة حجم الاستثمار الإجمالي في المرحلة بـ 350.9 مليون دينار، ومن المنتظر أن تبدأ التجارب على الخط الجديد في الربع الأول من عام 2027، على أن يدخل حيز التشغيل الكامل في منتصف العام نفسه.

مجلس بلدية الزيتونة يقر ميزانية 2026 بعجز قدره 4.2 مليون دينار

صادق مجلس بلدية الزيتونة في جلسته العادية المنعقدة مساء الثلاثاء على مشروع ميزانية البلدية للسنة المالية 2026، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات بين أعضاء المجلس. وتبلغ قيمة الميزانية المقرة 38 مليونا و500 ألف دينار، بعجز قدره 4.2 مليون دينار، يعتزم المجلس تغطيته عبر قرض بنكي وبيع بعض الأراضي البلدية غير المستغلة.

وصوت لصالح المشروع 19 عضوا من أصل 27، بينما امتنع ثمانية أعضاء عن التصويت، معتبرين أن الأرقام المقدمة لا تعكس الواقع المالي للبلدية. وقال العضو عبد الرحيم الكتبي إن «الميزانية تبدو جميلة على الورق، لكنها لا تجيب عن سؤال بسيط: كيف سنجمع الأموال التي لم نجمعها في السنوات الماضية؟».

وخصصت الميزانية 11 مليونا و600 ألف دينار لمشاريع الطرق والإنارة، و3 ملايين دينار لشبكة الصرف الصحي، و1.8 مليون دينار لتوسعة مكب النفايات. كما رصد مبلغ 950 ألف دينار لإنشاء حديقة عامة جديدة في حي الكروم، وهو المشروع الذي أثار أكبر قدر من الجدل خلال الجلسة.

وأكد رئيس البلدية المهندس فراس العلوي أن المشروع «ليس ترفا»، مشيرا إلى أن الحي يفتقر إلى أي مساحة خضراء عامة. وأضاف أن البلدية ستعتمد على شراكة مع القطاع الخاص في تشغيل الحديقة وصيانتها، على أن تتحمل الشركة المشغلة 60 في المئة من كلفة الصيانة السنوية.

في المقابل، طالب العضو سلمى الورداني بتأجيل المشروع إلى حين إجراء دراسة مستقلة لحركة السير في المنطقة، محذرة من أن الحديقة ستزيد الضغط على شارع الكروم الذي يعاني أصلا من ازدحام خانق خلال ساعات الذروة. وردت البلدية بأنها ستخصص موقفا متعدد الطوابق بسعة 120 سيارة على بعد 300 متر من الموقع.

وتضمنت الميزانية زيادة في رسوم رخص البناء بنسبة 15 في المئة، ورفع قيمة الغرامات على المخالفات البيئية بنسبة 25 في المئة، إضافة إلى فرض رسم سنوي قدره 1000 دينار على المحلات التجارية في وسط المدينة. وقال رئيس لجنة المالية في المجلس إن هذه الإجراءات «ضرورية لتفادي الوقوع في أزمة سيولة مع نهاية السنة».

المحكمة العليا تؤيد حكم سجن وزير سابق

أيدت المحكمة العليا في قصر الأمراء حكما بالسجن خمس سنوات على وزير الأشغال العامة السابق في حكومة الظل، عادل منصور الحداد، بعد إدانته بتلقي رشاوى تتعلق بعقود طرق. وقضت الدائرة الجنائية برئاسة القاضية سلمى الورداني برفض الطعن المقدم من الحداد، وتأييد الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف في يونيو الماضي.

وكانت النيابة العامة قد وجهت إلى الحداد تهمة الحصول على 3.2 مليون دينار من شركة الجسور الحديثة للمقاولات، مقابل ترسية مشروع طريق الساحل السريع عليها. وأظهرت التحقيقات أن المبلغ حول عبر شركات وهمية إلى حسابات في مصرف الواحة التجاري، وأن الحداد وقع أوامر الدفع بنفسه خلال فترة توليه الوزارة.

وقال المحامي العام في مرافعته إن «الوزير لم يكن مجرد موقع على الأوراق، بل كان العقل المدبر الذي حول المال العام إلى ثروة خاصة». وأضاف أن الشركة المستفيدة رفعت أسعار المشروع بنسبة 18 في المئة عن السعر الأصلي، وهو ما يشكل ضررا مباشرا بخزينة الدولة.

في المقابل، دفع المحامي فراس العلوي بأن موكله «ضحية حملة سياسية» وأن الأدلة المقدمة «لا ترقى إلى اليقين القانوني». وطلب إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى، وهو ما رفضته المحكمة. وأكدت في حيثيات الحكم أن «الشك لا يبرر الإفلات من العقاب عندما تتوافر الأدلة الكتابية والشهادات المتطابقة».

وتشمل العقوبة غرامة مالية قدرها 1.5 مليون دينار، ومنع الحداد من تولي أي منصب عام لمدة عشر سنوات. كما أمرت المحكمة بمصادرة ثلاث شقق وسيارتين فارهتين تعود ملكيتها لزوجته وأبنائه. ولم يصدر الحداد أي تعليق حتى ساعة إعداد هذا التقرير.

مجلس بلدية الزيتونة يقر ميزانية 2026 بعجز قدره 4.2 مليون دينار

صادق مجلس بلدية الزيتونة في جلسته العادية المنعقدة مساء الثلاثاء على مشروع ميزانية البلدية للسنة المالية 2026، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات بين أعضاء المجلس. وتبلغ قيمة الميزانية المقرة 38 مليونا و500 ألف دينار، بعجز قدره 4.2 مليون دينار، يعتزم المجلس تغطيته عبر قرض بنكي وبيع بعض الأراضي البلدية غير المستغلة.

وصوت لصالح المشروع 19 عضوا من أصل 27، بينما امتنع ثمانية أعضاء عن التصويت، معتبرين أن الأرقام المقدمة لا تعكس الواقع المالي للبلدية. وقال العضو عبد الرحيم الكتبي إن «الميزانية تبدو جميلة على الورق، لكنها لا تجيب عن سؤال بسيط: كيف سنجمع الأموال التي لم نجمعها في السنوات الماضية؟».

وخصصت الميزانية 11 مليونا و600 ألف دينار لمشاريع الطرق والإنارة، و3 ملايين دينار لشبكة الصرف الصحي، و1.8 مليون دينار لتوسعة مكب النفايات. كما رصد مبلغ 950 ألف دينار لإنشاء حديقة عامة جديدة في حي الكروم، وهو المشروع الذي أثار أكبر قدر من الجدل خلال الجلسة.

وأكد رئيس البلدية المهندس فراس العلوي أن المشروع «ليس ترفا»، مشيرا إلى أن الحي يفتقر إلى أي مساحة خضراء عامة. وأضاف أن البلدية ستعتمد على شراكة مع القطاع الخاص في تشغيل الحديقة وصيانتها، على أن تتحمل الشركة المشغلة 60 في المئة من كلفة الصيانة السنوية.

في المقابل، طالب العضو سلمى الورداني بتأجيل المشروع إلى حين إجراء دراسة مستقلة لحركة السير في المنطقة، محذرة من أن الحديقة ستزيد الضغط على شارع الكروم الذي يعاني أصلا من ازدحام خانق خلال ساعات الذروة. وردت البلدية بأنها ستخصص موقفا متعدد الطوابق بسعة 120 سيارة على بعد 300 متر من الموقع.

وتضمنت الميزانية زيادة في رسوم رخص البناء بنسبة 15 في المئة، ورفع قيمة الغرامات على المخالفات البيئية بنسبة 25 في المئة، إضافة إلى فرض رسم سنوي قدره 1000 دينار على المحلات التجارية في وسط المدينة. وقال رئيس لجنة المالية في المجلس إن هذه الإجراءات «ضرورية لتفادي الوقوع في أزمة سيولة مع نهاية السنة».

المحكمة العليا تؤيد حكم سجن وزير سابق

أيدت المحكمة العليا في قصر الأمراء حكما بالسجن خمس سنوات على وزير الأشغال العامة السابق في حكومة الظل، عادل منصور الحداد، بعد إدانته بتلقي رشاوى تتعلق بعقود طرق. وقضت الدائرة الجنائية برئاسة القاضية سلمى الورداني برفض الطعن المقدم من الحداد، وتأييد الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف في يونيو الماضي.

وكانت النيابة العامة قد وجهت إلى الحداد تهمة الحصول على 3.2 مليون دينار من شركة الجسور الحديثة للمقاولات، مقابل ترسية مشروع طريق الساحل السريع عليها. وأظهرت التحقيقات أن المبلغ حول عبر شركات وهمية إلى حسابات في مصرف الواحة التجاري، وأن الحداد وقع أوامر الدفع بنفسه خلال فترة توليه الوزارة.

وقال المحامي العام في مرافعته إن «الوزير لم يكن مجرد موقع على الأوراق، بل كان العقل المدبر الذي حول المال العام إلى ثروة خاصة». وأضاف أن الشركة المستفيدة رفعت أسعار المشروع بنسبة 18 في المئة عن السعر الأصلي، وهو ما يشكل ضررا مباشرا بخزينة الدولة.

في المقابل، دفع المحامي فراس العلوي بأن موكله «ضحية حملة سياسية» وأن الأدلة المقدمة «لا ترقى إلى اليقين القانوني». وطلب إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى، وهو ما رفضته المحكمة. وأكدت في حيثيات الحكم أن «الشك لا يبرر الإفلات من العقاب عندما تتوافر الأدلة الكتابية والشهادات المتطابقة».

وتشمل العقوبة غرامة مالية قدرها 1.5 مليون دينار، ومنع الحداد من تولي أي منصب عام لمدة عشر سنوات. كما أمرت المحكمة بمصادرة ثلاث شقق وسيارتين فارهتين تعود ملكيتها لزوجته وأبنائه. ولم يصدر الحداد أي تعليق حتى ساعة إعداد هذا التقرير.

مجلس بلدية الزيتونة يقر ميزانية 2026 بعجز قدره 4.2 مليون دينار

صادق مجلس بلدية الزيتونة في جلسته العادية المنعقدة مساء الثلاثاء على مشروع ميزانية البلدية للسنة المالية 2026، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات بين أعضاء المجلس. وتبلغ قيمة الميزانية المقرة 38 مليونا و500 ألف دينار، بعجز قدره 4.2 مليون دينار، يعتزم المجلس تغطيته عبر قرض بنكي وبيع بعض الأراضي البلدية غير المستغلة.

وصوت لصالح المشروع 19 عضوا من أصل 27، بينما امتنع ثمانية أعضاء عن التصويت، معتبرين أن الأرقام المقدمة لا تعكس الواقع المالي للبلدية. وقال العضو عبد الرحيم الكتبي إن «الميزانية تبدو جميلة على الورق، لكنها لا تجيب عن سؤال بسيط: كيف سنجمع الأموال التي لم نجمعها في السنوات الماضية؟».

وخصصت الميزانية 11 مليونا و600 ألف دينار لمشاريع الطرق والإنارة، و3 ملايين دينار لشبكة الصرف الصحي، و1.8 مليون دينار لتوسعة مكب النفايات. كما رصد مبلغ 950 ألف دينار لإنشاء حديقة عامة جديدة في حي الكروم، وهو المشروع الذي أثار أكبر قدر من الجدل خلال الجلسة.

وأكد رئيس البلدية المهندس فراس العلوي أن المشروع «ليس ترفا»، مشيرا إلى أن الحي يفتقر إلى أي مساحة خضراء عامة. وأضاف أن البلدية ستعتمد على شراكة مع القطاع الخاص في تشغيل الحديقة وصيانتها، على أن تتحمل الشركة المشغلة 60 في المئة من كلفة الصيانة السنوية.

في المقابل، طالب العضو سلمى الورداني بتأجيل المشروع إلى حين إجراء دراسة مستقلة لحركة السير في المنطقة، محذرة من أن الحديقة ستزيد الضغط على شارع الكروم الذي يعاني أصلا من ازدحام خانق خلال ساعات الذروة. وردت البلدية بأنها ستخصص موقفا متعدد الطوابق بسعة 120 سيارة على بعد 300 متر من الموقع.

وتضمنت الميزانية زيادة في رسوم رخص البناء بنسبة 15 في المئة، ورفع قيمة الغرامات على المخالفات البيئية بنسبة 25 في المئة، إضافة إلى فرض رسم سنوي قدره 1000 دينار على المحلات التجارية في وسط المدينة. وقال رئيس لجنة المالية في المجلس إن هذه الإجراءات «ضرورية لتفادي الوقوع في أزمة سيولة مع نهاية السنة».

المحكمة العليا تؤيد حكم سجن وزير سابق

أيدت المحكمة العليا في قصر الأمراء حكما بالسجن خمس سنوات على وزير الأشغال العامة السابق في حكومة الظل، عادل منصور الحداد، بعد إدانته بتلقي رشاوى تتعلق بعقود طرق. وقضت الدائرة الجنائية برئاسة القاضية سلمى الورداني برفض الطعن المقدم من الحداد، وتأييد الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف في يونيو الماضي.

وكانت النيابة العامة قد وجهت إلى الحداد تهمة الحصول على 3.2 مليون دينار من شركة الجسور الحديثة للمقاولات، مقابل ترسية مشروع طريق الساحل السريع عليها. وأظهرت التحقيقات أن المبلغ حول عبر شركات وهمية إلى حسابات في مصرف الواحة التجاري، وأن الحداد وقع أوامر الدفع بنفسه خلال فترة توليه الوزارة.

وقال المحامي العام في مرافعته إن «الوزير لم يكن مجرد موقع على الأوراق، بل كان العقل المدبر الذي حول المال العام إلى ثروة خاصة». وأضاف أن الشركة المستفيدة رفعت أسعار المشروع بنسبة 18 في المئة عن السعر الأصلي، وهو ما يشكل ضررا مباشرا بخزينة الدولة.

في المقابل، دفع المحامي فراس العلوي بأن موكله «ضحية حملة سياسية» وأن الأدلة المقدمة «لا ترقى إلى اليقين القانوني». وطلب إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى، وهو ما رفضته المحكمة. وأكدت في حيثيات الحكم أن «الشك لا يبرر الإفلات من العقاب عندما تتوافر الأدلة الكتابية والشهادات المتطابقة».

وتشمل العقوبة غرامة مالية قدرها 1.5 مليون دينار، ومنع الحداد من تولي أي منصب عام لمدة عشر سنوات. كما أمرت المحكمة بمصادرة ثلاث شقق وسيارتين فارهتين تعود ملكيتها لزوجته وأبنائه. ولم يصدر الحداد أي تعليق حتى ساعة إعداد هذا التقرير.